إبريـل
2021

وزارة الماليـة
Ministry of Finance

الأداء المالي

نشرة شهرية تصدر عن وزارة المالية

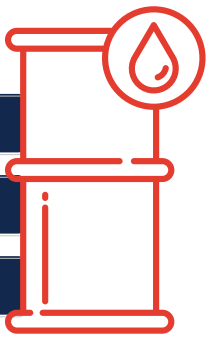

	مارس 2020م	مارس 2021م
متوسط الإنتاج (ألف برميل يوميا)	956	950
متوسط سعر برميل النفط (دولار أمريكي)	65.49	50
صافي الإيرادات النفطية الشهرية (مليون ر.ع)	468.3	315.1

الأداء المالي حتى نهاية مارس

مليون ر.ع

بيانات مبدئية

	2020	2021	نسبة التغير
العجز	(26.3)	(751.4)	الإيرادات (30.5%)
الإنفاق	2,642	2,569.9	الإنفاق (2.73%)
الإيرادات	2,615.7	1,818.5	

مستحقات القطاع الخاص المسددة

بلغت حتى 29 أبريل 2021م ← 411.6 مليون ريال عماني

متوسط فترة سداد سندات الصرف مكتملة الإجراءات ← خمسة أيام عمـل

الأداء المالي خلال الربع الأول من عام 2021 م

الميزانية العامة للدولة تسجّل انخفاضاً في الإنفاق العام بنسبة (2.73%) وانخفاض الإيرادات بنسبة (30.5%) في الربع الأول من عام 2021م مقارنة بالربع الأول من عام 2020م.

الإيرادات

بلغت جملة الإيرادات المحصلة في الربع الأول (حتى نهاية مارس) من عام 2021م (1,818.5) مليون ريال عماني، مسجلة انخفاضاً بنسبة (30.5%) مقارنة بإيرادات الفترة نفسها من عام 2020 م؛ وذلك لانخفاض صافي الإيرادات النفطية بمعدل (34.2%)، ويعزى ذلك إلى الانخفاض العالمي في أسعار النفط والأثار الاقتصادية التي سببتها جائحة كرونا (كوفيد 19)، ومن جانب أخر، شهدت الإيرادات الجارية ارتفاعًا بنسبة 6٪. الجدير بالذكر ، يُعزى انخفاض الإيرادات والاستردادات الرأسمالية خلال الربع الأول من العام الحالي مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020م إلى تخصيص جزء من الشركة العمانية لنقل الكهرباء الذي ساهم في تحقيق إيرادات بنحو 365.4 مليون ريال عماني سُجلت في مارس 2020م.

مليون ريال عماني

البيان (الربع الأول حتى نهاية مارس)	2020	2021	نسبة التغير
صافي الإيرادات النفطية	1397	918.6	%34.2
إيرادات الغاز	365.3	365	-
الإيرادات الجارية	485	514.2	%6
الإيرادات والاستردادات الرأسمالية	368.4	20.6	%94.4
إجمالي الإيرادات	2,615.7	1,818.5	%30.5

الإنفاق

سجلت الميزانية العامة للدولة حتى نهاية الربع الأول من 2021م انخفاضاً في الإنفاق العام بنسبة (2.73%) مقارنة بذات الفترة من عام 2020م، ويعزى ذلك إلى عدة أسباب من بينها انخفاض الصرف على بعض موازنات الوحدات الحكومية.

العجز

بلغ العجز الفعلي نحو (751.4) مليون ريال عماني خلال الربع الأول (حتى نهاية شهر مارس) من عام 2021م.

آلية احتساب الإيرادات النفطية الشهرية

الاقتصاد العالمي

توقعات تبشر بتعافي الاقتصاد العالمي خلال عامي 2021م و2022م.

عدل صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي حسب تقريـره (آفاق الاقتصاد العالمي) الصادر في إبريل 2021م، حيث توقع تعافي الاقتصاد بنسبة (6%) و(4.4%) في عامي 2021م و2022م على التوالي، ويعود هذا التفاؤل في التوقعات إلى الدعم المالي في بضعة اقتصادات كبرى، والتعافي المرتقب بفضل اللقاحات ضد فيروس كورونا في النصف الثاني من العام الجاري، بالإضافة إلى استمرار تطويع النشاط الاقتصادي لمقتضيات التنقل المحدود.

وأشار التقرير أن هذه التوقعات تعتمد بشكل كبير على مسار الجائحة، ومدى فعالية دعم السياسات في استعادة الأوضاع الطبيعية اعتماداً على توافر اللقاح، وتطور الأوضاع المالية.

أسواق النفط

صنـدوق النقـد الدولـي ووكالـة إدارة الطاقـة الأمريكيـة تتوقعـان ارتفـاع الطلـب والعـرض على النفـط خلال العـام المقبـل2022م.

أشار تقرير (آفاق الاقتصاد الإقليمي) الصادر عن صندوق النقد الدولي في إبريل 2021م إلى ارتفاع أسعار النفط منذ الربع الأخير من عام 2020؛ وذلك لتحسن الطلب العالمي على النفط، وتمديد فترة تخفيض إنتاج النفط التي توصلت إليه منظمة الدول المصدرة للنفط بالإضافة إلى الدول الرئيسية المصدرة للنفط (أوبك+)، وما أعلنته السعودية من مزيد من التخفيضات في الإنتاج. حيث بلغت أسعار النفط في منتصف مارس 2021م 67 دولارا للبرميل بعد هبوط أسعاره إلى 27 دولار للبرميل في إبريل من عام 2020م .

وبحسب ما ورد في تقرير وكالة إدارة الطاقة الأمريكية فقد عاودت مستويات عرض النفط العالمي بالارتفاع خلال الربع الأخير من عام 2020م ، واستمر الارتفاع خلال الربع الأول من العام الجاري بمقدار (0.4) من الربع السابق، ويتوقع أن يستمر إرتفاع العرض بشكل تدريجي خلال عام 2022م. ومن جهة أخرى، أرتفع إنتاج أوبك من النفط الخام في شهر مارس 2021م بمقدار (0.2) مليون برميل في اليوم ليصل متوسط الإنتاج اليومي إلى (25.04) مليون برميل.

هذا وتشير التوقعات إلى تعافي انتاج الغاز الطبيعي المسال في مارس من عام 2021م بمقدار (0,93) مليون برميل في اليوم على أساس شهري بعد الإنخفاض الذي شهدته في شهر فبراير. ومن جهة أخرى، من المتوقع أن ينمو إنتاج منظمة أوبك من الغاز الطبيعي المسال خلال عام 2021م بمقدار(0,1) مليون برميل في اليوم ليصل متوسط الانتاج (5,2) مليون برميل في اليوم.

الاقتصاد المحلي

وكالة ستاندرد آند بورز تتوقع تراجع الضغوطات المالية والاقتصادية على السلطنة في العام الحالي 2021م.

التصنيف الائتماني

أكّدت وكالة ستاندرد أند بورز أن تصنيف السلطنة الائتماني مستقر عند تصنيف (B+/B) مع نظرة مستقبلية مستقرة.
وتوقعت الوكالة تراجع الضغوطات المالية والاقتصادية على السلطنة في العام الحالي، مشيرة إلى أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة ستسهم في خفض العجز. كما أشارت إلى أهمية استمرار الحكومة في الإجراءات الاقتصادية والمالية التي اتخذتها والتي من شأنها أن تُسهم في تعزيز المركز المالي، وتحسين التصنيف الائتماني للسلطنة.

مبادرات الحماية الاجتماعية

بمباركة سامية من لدن حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ أُطلقت مبادرات الحماية الإجتماعية في الثامن من إبريل 2021م، بكلفة مالية تبلغ أكثر من مئة مليون ريال عماني. تهدف إلى الحد من الآثار الناجمة عن الأوضاع الاقتصادية العالمية الراهنة، وتخفيف الأثر المباشر للإجراءات المتخذة في جانب تعزيز كفاءة المالية العامة على المواطنين.

كما تضمنت المبادرات توجيهات تهدف إلى تعزيز استقرار سوق العمل، لضمان مساهمة الشركات في الدور الرائد للقطاع الخاص في العملية الاقتصادية المتوازنة وفقاً للأولويات الوطنية لرؤية عمان 2040.
وتأتي المباركة السامية من لدن جلالته - أيده الله - استمرارًا للحزم والمبادرات التحفيزية المقرة مسبقاً في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.

للإطلاع على :

- مبادرات الحماية الاجتماعية (8 أبريل 2021م)
- خطة التحفيز الاقتصادي (9 مارس 2021م)

مبادرة «صرف الرواتب إلكترونياً»

مبادرة صرف رواتب كافة موظفي الجهاز الإداري للدولة إلكترونياً في مارس 2021.

استكملت وزارة المالية بالتعاون مع البنك المركزي العماني في مارس 2021 مبادرة "صرف الرواتب إلكترونياً"؛ وذلك لتسهيل وتسريع عملية تحويل الرواتب والمدفوعات المتكررة عن طريق الخدمات المصرفية الإلكترونية (E-BANKING).

تهدف المبادرة إلى:

- تحديث بيانات الموظفين بأنظمة الموارد البشرية لدى جميع الوحدات بما يتوافق مع معايير البنك المركزي العماني.
- الحفاظ على سرية البيانات والمعلومات من خلال تشفير ملفات الرواتب.
- إيقاف عملية تحويل الرواتب عن طريق الشيكات أو الكشوفات أوالأقراص المدمجة(CD)، واستبدالها بالخدمات المصرفية الإلكترونية (E-BANKING).
- تقليل الوقت والجهد في عملية تحويل الرواتب والمدفوعات.
- تسهيل تطبيق نظام المقاصة الإلكتروني (ACH) مستقبلاً، لتحويل الرواتب من خلال البنك المركزي العماني إلى حسابات الموظفين مباشرة.

سداد مستحقات القطاع الخاص حتى 29 أبريل 2021م

تمكنت وزارة المالية خلال الفترة الماضية من الإلتزام بسداد مستحقات القطاع الخاص خلال (5) أيام عمل في المتوسط بعد التأكد من أن المطالبة المالية مكتملة الدورة المستندية والمستلمة عبر النظام المالي اللإلكتروني، حيث بلغت المستحقات المدفوعة حتى تاريخ 29 أبريل 2021م نحو 411.6 مليون ريال عُماني.

كما يمكن لشركات ومؤسسات القطاع الخاص أن تُحدّث بياناتها في نظام رقم المستفيد عبر الموقع الإلكتروني للوزارة ومتابعة دفعاتها المالية.

للإطلاع على :

نظام رقم المستفيد

الدورة المستندية لآلية إسناد الأعمال الحكومية وصرف مستحقات المتعاقدين

إسناد العمل — تنفيذ العمل — صرف المستحقات المالية

1. تقديم الطلب الداخلي للخدمة
2. الموافقة على الطلب من الدوائر المختصة
3. الحصول على الارتباط المالي (التأكد من توافر المبلغ)
4. تحديد المواصفات من أجل الحصول على عروض أسعار
   - مشتريات (أقل من 10 آلاف ريال عماني)
   - (الإطار المرجعي)
   - المناقصات
     - أكثر من (3) مليون ريال عماني تحال لمجلس المناقصات
     - أكثر من (10) آلاف ريال عماني وأقل من (3) مليون ريال عماني تحال للجنة المناقصات بالمؤسسة
5. تحليل العروض وإسناد العمل (بإصدار أمر الشراء أو توقيع العقد)
6. مصادقة العقد
   - أقل من (100) ألف ريال عماني يصادق من المخولين بالتوقيع في المؤسسة.
   - أكثر من (100) ألف ريال عماني يصادق من وزارة المالية.
7. تنفيذ العمل وفق المتطلبات
8. إصدار شهادة إكمال الأعمال
9. تسليم الفاتورة لدائرة الشؤون المالية
10. إعداد سند الصرف واعتماده من المخولين بالإنفاق
11. مراجعة دائرة التدقيق الداخلي لسند الصرف واعتماده
12. يحال إلى وزارة المالية للمراجعة النهائية والصرف عبر رقم المستفيد
13. استلام المستحقات المالية

ملاحظة: هذا المخطط يمثل الدورة المستندية المبسطة